" تحديات الشراكة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة فى ظل الأزمة البترولية الحالية"

أ. محتار رضا
جامعة الجزائر3

ملخص:
تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية، وهي الأساس في نهضة الدول المتقدمة حاليا، كما أنها تمثل المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية، وتساهم في توفير مناصب العمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وزيادة القدرات التنافسية لها مما يسمح بالمضي قدما في تحقيق السياسة العامة للدولةن كما يمكنها هذا الواقع من مواكبة المستجدات الجديدة فيما يخص تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، التي أصبحت الشغل الشاغل لمعظم دول العالم.

مقدمة:

على غرار مختلف بلدان العالم، أصبح قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، ويساهم بحوالي % 75 من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وهي نسبة مهمة تستدعي الاهتمام بها عن طريق تنميتها وتأهيلها للاستجابة لمقتضيات المنافسةالمحلية والدولية، خاصة مع التنفيذالتديجي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية للتبادل الحر، والانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يتبع ذلك من تحرير للمبادلات الدولية، والتي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مواجهة غير متوازنة مع المؤسسات الأجنبية صاحبة السبق في امتلاك التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتطورة.

انطلاقا مما سبق سينصب هدف الدراسة الحالية على تحليل مدي قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في ظل الأزمة البترولية الحالية وهل يساعد المناخ الاقتصادي الجزائري في ايجاد شراكة بين هته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها أو مع مؤسسات أجنبية، ولتحقيق هذا الهدف من الضرورى مناقشة عدد من التساؤلات الفرعية ياتى فى مقدمتها ماهى أهم ملامح الازمة البترولية الحالية مع التركيز على تحقيق تنمية مستدامة حتى يتسنى لنا دراسة أهمية الشراكة في زيادة فعالية هذا النسيج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل الشراكة هي خيار استراتيجي لهذه المؤسسات في ظل الأزمة الحالية ؟ وما مدى فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة؟

أولا: ماهية التنمية المستدامة

التنمية تطور متعمد ومقصود، يحدث نتيجة تغييرات هيكلية في المجتمع، تهدف إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

ولقد أدت الرغبة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاهتمام بقطاع الصناعة والتكنولوجيا إلى تلوث واضح للبيئة، وبالتالي صار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية. [1]

مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد وهو التنمية المستدامة (المتواصلة) ، وقد دخل هذا المصطلح الأدب الاقتصادي منذ أواسط الثمانينات القرن الماضي،على إثر نشر تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والمعروف باسم "تقرير بروتنلاند من كوكب واحد إلى عالم واحد"

تحديات الشراكة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة بعدا رئيسيا من أبعاد التنمية الاقتصادية، فلا يكفي أن تقاس التنمية بنمو الناتج الوطني الإجمالي، كما كان الحال إلى وقت قريب، ولكن لابد أن يضاف وصف آخر وهو أن يكون ملائما مع مقتضيات التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة:

نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو الاقتصادي والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة بصورة كافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات، واتجهت بدلا من ذلك إلى التركيز على المكاسب قصيرة الأجل على حساب الطموحات في المدى البعيد. والتنمية المستدامة ببساطة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[2]

وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أن من الواضح أن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض في إطار نظمنا العالمية الحديثة. وتتمحور التعاريف والقواعد الأخرى الخاصة بالتنمية المستدامة حول التعريف السابق بأشكال مختلفة، مثل:

"إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[3]

"استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل"[4].

وتعترف جميع هذه التعاريف بأن استدامة النشاطات التي تحقق رفاهية البشر تعتمد على المحافظة على الوظائف البيئية التي تسهم، هي ذاتها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق رفاهية البشر. ويشير ذلك إلى قدرة العمليات الطبيعية وعناصرها على توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات البشر.

وتركز وجهة نظر تعتمد على النظم الايكولوجية تجاه التنمية المستدامة على المحافظة على استقرار ومرونة النظام الايكولوجي. وتعترف التنمية المستدامة بتكافل الاقتصاديات البشرية مع بيئتها، وتبرز الحاجة إلى فهم علمي لطريقة عمل النظام الايكولوجي وما يتعرض له من تغيير.

ثانيا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق إلى تعريفها وخصائصها، أهميتها وتطور تعدادها في الجزائر.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:[5]

- تشغل من شخص واحد إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري ؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

1.1.2. المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري.

2.1.2. المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري.

3.1.2. المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون ومليار دينار جزائري.

الجدول رقم (1): معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

معايير حجم المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة مصغرة	9 – 1	أقل من 20	ضرورة توفير شروط الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	49 – 10	لايتجاوز 200	
مؤسسة متوسطة	250 – 50	2000-200	

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2006.www.pmeart.dz.org

2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات مما يعطيها أهمية كبيرة لدى المستثمرين وخاصة في القطاع الخاص ومن هذه الخصائص نجد:[6]

- صغر الحجم ومحدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية؛
- الضآلة النسبية لرأس المال مما يسهل عملية تمويلها؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم ومحدودية التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته؛
- تأقلم هذه المؤسسات مع الخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج والهياكل؛
- قلة التدرج الوظيفي بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسهولة وسرعة أكبر؛
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛
- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية وإدماج كل مبادرة في الإبداع؛
- سهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات وقلة تكاليفه الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة، مع خلق مدا خيل جديدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد؛

سرعة توفر وانسياب المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف وبسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

3.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتركز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- تعتبر أداة هامة لخلق فرص العمل؛
- تعتبر إحدى الآليات لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي؛[7]

- التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم هدف العدالة في توزيع الدخل، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة؛[8]

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لأن إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع؛

- تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ويخفف من مشاكل الإسكان وتلوث البيئة في المدن الكبيرة؛

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في مجال تنويع الهيكل الصناعي؛

- المساعدة في معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية، مثل الاختلال بين الادخار والاستثمار حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية؛[9]

- إن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة العاملة في مجال الصناعة يساعد على تطوير الفنون الإنتاجية المحلية ودفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية جيدة؛[10]

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة و بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه.[11]

4.2.مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

في هذا السياق لابد من إلقاء الضوء على الأنماط السلوكية التي تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي تعتبر أنماطا غير تنافسية تؤدي إلى تراجع منحى الإنتاجية لهذه الصناعة إلى الخلف، وهي عدم القدرة على المنافسة، إضافة إلى ضعف الترابط الأمامي والخلفي، بالإضافة إلى مشكلة التمويل، الموانئ، مشاكل بيروقراطية متعلقة بالإدارة ولتوضيح هذه الأنماط سيتم استخدام الأمثلة التالية:

أ. صعوبة منافسة المنتجات الصناعية:

هناك أهمية كبيرة يجب أن تعيها الشركات وتتمثل في ضرورة تحديد موقعها النسبي بين المنافسين، إذ أن عدم المعرفة بقدرات الآخرين يُضعِف بشكل كبير السياسات الاستراتيجية التي سيقدمون عليها في المستقبل، وهذا راجع لمجموعة من العوامل منها:

- اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات.
- صعوبة اقتحام الصادرات خارج المحروقات للأسواق الدولية وذلك راجع لانخفاض الجودة.
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية وذلك راجع لمجموعة من العوامل سنذكرها في الفصل الثالث.
- وجود الفساد في الجهاز الإداري للدولة فإنه حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 ووفق مؤشر مدركات الفساد[24] احتلت الجزائر المرتبة 92 من بين 180 دولة برصيد 3.2%.
- الضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والمعلوماتية.

ب. الوضعية المالية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل ، ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع، ويبقى احد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وان سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور، فان سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة.

ج. الافتقار إلى الأيدي العاملة المدربة:

فعلى الرغم مما تتمتع به الجزائرمن ارتفاع حجم القوة العاملة، إلا أنها تعاني من الندرة في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة التي يتزايد الاحتياج إليها، في وقت يشهد تطورات تكنولوجية متلاحقة تتطلب توفير العمالة القادرة على استيعاب هذه التطورات، وتطبيقها للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج.

د. ضعف العلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من الانخفاض في العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية، والتي تعكس مدى اعتماد القطاعات الصناعية المحلية على بعضها البعض، في إمدادها بما تحتاجه من المكونات ومستلزمات الإنتاج [26].

ه. الضعف الشديد في الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي:

ممثلة في مخابر ومراكز البحث المتخصصة والجامعات، ومراكز التدريب الفني والمهني، وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي بتكنولوجياتها المتاحة، وبالتالي انعدام أثر هذه المؤسسات في استيعاب التكنولوجيا وتطورها [27].

و. عدم الاهتمام الكافي بالتصدير:

حيث أشارت العديد من الدراسات أن التوجهات الحالية للمنتجين تتجه نحو تلبية السوق الداخلية مع عدم وجود إستراتيجية التصدير[28]، كما نجد أن نصيب الصادرات الصناعية لا يتجاوز 3% من إجمالي الناتج الصناعي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع الرسوم الجمركية التي يتحملها المنتج عند استيراد مستلزمات الإنتاج مما ساهم في ارتفاع تكلفة المنتج النهائي، وانخفاض مقدرته التنافسية في السوق الدولية، ، وهذا مادفع بكثير من المنتجين إلى الإحجام عن التصدير وتفضيل تسويق منتجاتهم بالسوق المحلي، الذي يتميز بتضاؤل المنافسة من جهة وارتفاع هوامش الربح من جهة أخرى[29].

56.2.التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين أهم ما يواجه المؤسسات الصناعية مجموعة من التحديات وفيما يلي توضيح لأهم هذه التحديات.

أ. التكتلات الاقتصادية:

سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيؤدي إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية التي تتميز بكفاءات عالية واقتصاديات تشغيل غير مسبوقة[30]، الأمر الذى يستوجب من المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتدعيم قدراتها التنافسية بكافة الوسائل الممكنة.

ب. ثورة المعلوماتية:

تشير الدلائل أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية: العمل، رأس المال، والأرض، والتنظيم، وستصبح العنصر الحاسم في النمو

الاقتصادي الحديث، هذا مايضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات، ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين [31].

ج. التنافسية العالمية:

تعرف القدرة التنافسية بأنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة"[32] ، وعليه فإن التحدى الأساسي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية، خاصة وأن الكثير من المنتجات الجزائرية هي منتجات تقليدية. ولا تعتمد في كثير من الأحيان على التكنولوجيا المتقدمة، خصوصا الصناعية منها، التي لاتملك غالبيتها القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، هذا يستدعي ضرورة انطلاق روح الإبداع لإنتاج منتجات ومبتكرات جديدة تتجاوز حدود المنتجات التقليدية إلى المنتجات المتطورة تكنولوجيا، مع ضرورة الحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة، كي تستطيع المؤسسات الصناعية غزو السوق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من الصناعات الأجنبية[33].

د.عجز الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن تلبية احتياجات المصانع الكبيرة:

معظم المنتجات يتم استيراد مايقارب 50% من مكوناتها كما ذكرنا سابقا، وبالتالى فإن نقص الصناعة المغذية يمثل عقبة كبيرة أمام الصناعة الجزائرية، ويرجع ذلك إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من كثير من المشاكل رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بها.

ويجب حل المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه لايمكن لمجتمع أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون مغذية للصناعات الكبيرة والإستراتيجية.

ثالثا: مفاهيم أساسية حول الشراكة الأجنبية:

تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية المعاصرة في العالم حيث وضع المنطق الاقتصادي المعاصر أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في مجالات عديدة.

1.3. مفهوم الشراكـــة الأجنبيـــة:

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يعرفها B.Ponson على أنها كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة فتبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.[12]

كما تعرف الشراكة الأجنبية على أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على الثقة وحسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة.[13]

إن كلا من التحالف الاستراتيجي والشراكة هما شكلان من أشكال التعاون إلا أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة ويكون بين الشركات الكبيرة، أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة ولا تأثير للحجم عليها، كما

تحديات الشراكة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر التحالفات الإستراتيجية نوع خاص من الشراكة، إلا انه غالبا ما يستعمل المصطلحان كبديلان لبعضهما البعض، فتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف ويستعمل التحالف دلالة على مفهوم الشراكة كونهما يعتبران من أشكال التعاون.

2.3. أنواع الشراكة الأجنبية.

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية عدة أنواع تبعا لعدة تصنيفات نذكر منها:

1.2.3. أنواع الشراكة الأجنبية حسب القطاعات.

- الشراكة التجارية: تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن احد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر، ويرتكز هذا النوع على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات وهذا الشكل يخص جانب التسويق بشكل كبير.[14]

- الشراكة الصناعية: إن الشراكة الصناعية تخص المجال الصناعي أين تجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز أعمال صناعية من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف.[15]

- الشراكة الخدماتية: تلجأ العديد من المؤسسات إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير[16].

- الشراكة المالية: يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى أو أكثر، وتتخذ هذه الشراكة طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك، مدة أو عمر الشراكة وتطور مصالح الشركاء.[17]

- الشراكة التقنية: تتضمن الشراكة التقنية نقل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في العمليات الإنتاجية، وتتضمن اتفاقية البحث والتطوير واتفاقية نقل المعرفة واتفاقية الترخيص.[18]

2.2.3. أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف.

يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية وقد تكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة إما:[19]

- شراكة تعاقدية: الشراكة التعاقدية هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة وهذا النوع من الشراكة يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

- المشاركة بحصص رأس المال: في هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص ...

3.2.3. أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة.

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة فنجد:[20]

- الشراكة العمومية: وهي تلك الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية؛

- الشراكة الخاصة: وهي التي تتم بين شركات خاصة؛

- الشراكة المختلطة: وهي التي تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

3.3. آثار الشراكة الأجنبية.

تتنافس معظم دول العالم على استقطاب الشركات الأجنبية نظرا لما تحققه من آثار تنعكس على كل من المؤسسة المحلية والأجنبية ونورد ذلك فيما يلي:

1.3.2. آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية:

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي:[21]

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛

- تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛

- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج؛

- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛

- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية.[22]

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.[23]

2.3.2. آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأجنبية:

تتمثل أهم الآثار التي تحققها المؤسسة الأجنبية في إطار الشراكة مع مؤسسة محلية في الآتي:[24]

- في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاك تلك المشاريع؛

- الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة؛

- وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح؛

- تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل؛

- إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية.

4.3. العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية:

لقد سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية نوضحها فيما يلي:

1.4.3. العوامل الداخلية:

تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الأتي:

- الإصلاحات الاقتصادية:

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية والدولية الجديدة حيث فتحت الباب على عمليات الخوصصة والشراكة والانفتاح على الأسواق العالمية، والانتقال من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال منذ سنة 1988 وذلك من أجل فتح فضاء معتبر للشركاء الأجانب، فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية.

- المؤهلات الذاتية الجزائر:

لقد تميزت الجزائر في السنوات الأخيرة بالديناميكية وسرعة الحركية كما تميزت بالاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي خاصة مع القوانين المتعاقبة التي تكرس تحرر السوق مما فسح المجال للمنافسة بين السلع سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر مما انعكس إيجابا على مصلحة المستهلك، الأمر الذي جعل السوق الجزائري من أنشط الأسواق في المنطقة العربية والأورو متوسطية.[25]

وتتوفر الجزائر على شبكة كثيفة من المنشآت القاعدية، كما أنها تزخر بمصادر معتبرة في مجال الطاقة والمناجم والصيد البحري، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة لا تحتاج سوى إلى توزيع السكان عليها على نحو أمثل، وتتوفر على منظومة قوية في حقل التعليم العالي والتكوين.[26]

لذا فتعتبر الجزائر دولة غنية تتمتع بثروات مادية ومالية وبشرية هائلة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل وهي توفر الجو الملائم لاستقطاب أنظار الشركاء الأجانب.

2.4.3. العوامل الخارجية:

تتمثل أهم العوامل الخارجية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

- العولمة: إن تنامي ظاهرة العولمة يعتبر سببا رئيسيا لاعتماد الشراكة الأجنبية حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول، والجزائر وقصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة فإنها فتحت الباب لتشجيع عمليات الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.

- توقيع اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي: إن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول المتوسطية في الضفة الجنوبية قامت بتوقيع اتفاق الشراكة وبدأ العمل به سنة 2005 على أن يتم التخلص من الرسوم الجمركية بداية 6 سنوات والذي من المفترض الانتهاء منه سنة 2017 ولكن هذا الاخير ما يزال فيه نوع من الضبابية وهذا ما أدى بالمسؤولين الجزائريين بمحاولة تأخيره من أجل السماح للمِسسات الوطنية بتحسي من قدراته من أجل التكييف مع هذه البيئة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بالتعقيد الكبير وحدة المنافسة ولهذا قامت الدولة الجزائرية بجذب الشركات الاجنبية وخاصة الاوربية للاستفادة من خبراتها واستغلال نجاحتها عن طريق شراكات استاتيجية تعطي للمتعامل الوطني أكثر ارتياحية وتأثير خاصة بعد قانون 49-51 .

- الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناءا على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد سعت جاهدة من أجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تقديمها لطلب الانضمام ودخولها في مفاوضات عديدة.

3.4. تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية.

يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في كافة الدول النامية إذ أصبح يحظى بكل الرعاية والاهتمام كنتيجة منطقية لوعي الحكومات والدول بأهمية تأهيل المؤسسات وبضرورة تحسين تنافسيتها لمواجهة التحديات التي أفرزتها التغيرات العالمية.

1.4.3. مفهوم ودوافع تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن التأهيل هو مجموعة من البرامج التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية.[27] كما يعبر التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية الموضوعة حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة.[28]

ومما سبق يمكننا القول أن برنامج التأهيل يعبر عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة، وتكتسي عملية التأهيل أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، كما أنها وسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات وتعزيز وتحسين قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

وتتمثل أهم الدوافع والأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[29]

- تحديات المنافسة الخارجية؛
- الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها؛
- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛
- عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

رابعا: ملامح الأزمة البترولية الحالية

يعتبر قطاع المحروقات من أهم الموارد للاقتصاد الجزائر الذي يعتبر قطاع ريعي حيث أن أكثر من 97% من مداخلها من هذا القطاع والذي تبنى عليه دائما الميزانية العامة والمخططات التنموية فهو الاتحاد الأوروبي الخيار الاستراتيجي الأول للجزائر، ولا يضاهيه في هذه الأهمية أي قطاع اقتصادي أخر

1.4. لماذا انهارت أسعار البترول عالمياً؟

الجميع الآن يتحدث عن البترول وانهيار أسعاره، وانتشر المحللون لدراسة أسباب هذا الأمر والذي يعد الأول منذ سنوات طويلة مشاكل اقتصادية تواجهها دول كبرى مما ادى في تباطأ نمو اقتصاديتها كألمانيا والصين واليابان والتي تعتبر من بين أهم البلدان العالمية استهلاكاً للنفط مما جعل الطلب على الوقود يتراجع.

- أسعار مرتفعة دفعت الدول والأفراد إلى تقليل الاستهلاك وتطوير بدائل، مما جعلها تقلل الطلب على البترول.

- العقوبات السياسية لكل من روسيا وإيران، مما ضق على عليها الكثير من الأسواق وأدى بها إلى الإبقاء على العرض في أسواق محدودة، مما أدى من ضعف هذه الدول في فرض أسعار عالية تسمح لها بتحقيق أهدافها، فأجبرها على الأقل بالإبقاء على نفس الكميات لتوفير الموارد المالية الكفية لتسيير ميزانيتها الأساسية.

2.4.الحكومة تقترب من "الخطوط الحمراء" لمواجهة أزمة البترول:[30]

أبرقت مصالح الوزارة الأولى بتعليمة إلى أعضاء الحكومة والولاة والمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، تتضمن جملة تدابير تقشفية، تدخل في إطار مراقبة وتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وهذا في مجال نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وتحسين الموارد وتمويل الاقتصاد والتجارة الخارجية وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات والمراقبة ،وجاء في التعليمة رقم 348 مؤرخة في 25 ديسمبر الجاري، أن مراقبة السوق الدولية للمحروقات أبرزت، تقهقرا ملحوظا للأسعار مما قد يترتب عنه تراجع كبير في مداخيل الميزانية مع التأثير المحتمل على التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد .

ولفتت التعليمة أنه رغم أن البلاد قادرة على مواجهة ذلك والحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة في ميادين التربية والتعليم العالي والمهني والصحة والسكن، إلا أنها نبهت إلى أن الوضع يملي ضرورة التحلي بسلوك صارم وشجاع في النفقات العمومية. وطالبت التعليمة الوزراءَ بانضباط حكومي، متناسق واستشرافي حذر، تتمثل أهم عناصره في ثلاثة محاور أساسية.

-تعليق التوظيف والحد من إنشاء المؤسسات الإدارية

-تأجيل المشاريع غير الضرورية والبحث عن تمويل خارجي وهذا من خلال الشراكة في الكثير من الاحيان والذي يمليه قانون 49-51 على المؤسسات الاجنبية،

-إلزام البنوك بتأدية دور البديل في تمويل المشاريع إما عن طريق القروض البسيطة أو عن طريق الاستثمار من خلال الدخول في رأس المال الشركات الإنتاجية.

خاتمـــة:

من خلال تحليلنا لهذا الموضوع يمكننا الخروج بجملة من النتائج أهمها ما يلي:

- تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات أهمها الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها؛

- تعتبر الشراكة الأجنبية إستراتيجية هامة تنتهجها معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها التي تسعى إلى تحقيق التكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف أيضا إلى مواجهة المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية وتوسيع نطاق وجودها إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أنها إستراتيجية تمكن من استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية؛

- تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالت جد ضعيفة خارج قطاع المحروقات ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه فرصة يجب على الدولة الجزائرية أن تحسن استغلالها خاصة مع الاستقرار الامني الحالى الذي يميزها بالمارنة مع الدول القريبة منها؛

- إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر تستوجب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، والعمل على إخراجها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي وذلك من خلال الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية واكتساب التجارب والخبرات التي تحوزها والاستفادة منها من خلال الشراكة المباشرة؛

- إن النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة هي جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها مما يحتم على الدولة الجزائرية ايجاد مناخ استثماري يساهم في توفير جوا من الحركية يسمح لهته المؤسات بايجاد اساليب أحسن عن طريق شراكة رابح ابح اما فيما بينها او متعامل اجنبي؛

- إن نجاح برامج التأهيل يتطلب الاهتمام بمختلف وظائف المؤسسة ونشاطاتها كما تحتاج عملية التأهيل إلى جلب الخبرات الأجنبية عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة العالمية العالية.

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم جملة من الاقتراحات أهمها:

- الاهتمام الجدي ببرامج التأهيل ومتابعتها؛

- الاهتمام بتأهيل الفرد البشري وتنمية قدراته وبث روح التفكير الإبداعي لديه من خلال توفير جوا من الشراكة رابح رابح؛

- تفعيل البرامج التحسيسية المصممة للسماح بتفعيل الشراكة بين المؤسسات الجزائرية فيما بينها أو مع شركاء اجانب؛

- توعية مسيري المؤسسات بأهمية الشراكة وضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية وبناء مؤسسات أقوي مما يسمح في التنوع في الاقتصاد والخرج من التبعية لقطاع المحروقات .

- تحفيز المؤسسات للاندماج فيما بينها من خلال خلق نظام قانوني وجبائى يساهم في تطور هته المؤسات مما يحسن يقنا من حركية الاقتصاد الجزائري والذي سيساهم في زيادة معدلات النموا والخروج من التبعية الاقتصادية في ظل السياسة العامة التى تتوجه نحوا تحقي ابعاد التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع :

[1] Ousarir Menaour ، " Développement Economique stratégie et dimension"، revue des reformes économique et intégration en économie mondiale ،n3/ 2007/ ،p 8

[2] مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية لعام 1987

[3] مجلس منظمة الاغذية و الزراعة عام 1988

[4] مجلس حكومات استراليا عام 1992

[5] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص ص 5-6.

[6] : محمد زيدان، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 8- 9 أفريل2002، ص ص 25-26.

[7] : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ادارة وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الاراضي الفلسطينية، مرجع إلكتروني http://www.pnic.gov.ps/index.html, (6/1/2012) ,(1999).

[8] : فلاح خلف الربيعي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والآفاق، مجلة علوم إنسانية، العدد 28، ماي 2006، http://www.uluminsania.net/a133.htm ، تاريخ الإطلاع 2011/8/30 ص 03.

[9] : زامل شبيب الركاض، تنمية المنشآت الصغيرة، جريدة الرياض، العدد13962، 15 سبتمبر2006، http://www.alriyadh.com/2006/09/15/section.econ.law.html. ، تاريخ الإطلاع 2011/12/9

[10] : محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 16.

[11] : سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل، الأردن، 2005، ص 62.

[12] : جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأوروـــ متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 161.

[13] : قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/b150.htm ، العدد 29، السنة الرابعة، جويلية 2006، تم التحميل بتاريخ 15 دسيمبر 2011، ص 02.

[14] : بن حبيب عبد الرزاق / بومدين (م) حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 222.

[15] : قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 03.

[16] : رميدي عبد الوهاب / سماي علي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 04.

[17] : بن حبيب عبد الرزاق / بومدين (م) حوالف رحيمة، مرجع سابق، ص 222.

[18] : قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 03.

[19] : فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999، ص 219.

[20] : قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 03.

[21] : بلالطة مبارك، أهمية الشراكة الاجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.

[22] : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 460-461.

[23] : محمد يعقوبي / لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/a144.htm العدد 14، السنة الثانية أكتوبر 2004 تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011، ص 09.

[24] : بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص 05.

[25] : حسام مبارك، نحو توسيع نشاط المؤسسة و بناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار و الخوصصة)، دليل المستثمر العربي في الجزائر(الجزائر ملتقى الاستثمار العربي)، العدد الثاني، نوفمبر 2006، ص 44.

[26] : عمار سعداني، خطـــــــاب رئيس المجلس الشعبي الوطني في مراسم افتتاح الدورة الخريفية للمجلس، سبتمبر 2006، موقع الكتروني www.apn.dz/arabic/discours/discour_ouvr_03_09_2006.htm تم التحميل بتاريخ 15 جانفي 2012

[27] : قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص 1048.

[28] : Mise à niveau des entreprises, la chambre algérienne de commerce et d'industrie, site web, www.caci.com.dz/publicat/textemiseaniveau.htm. le 24/01/2012

[29] : قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص ص 1048-1049.

[30] http://www.echoroukonline.com/ara/articles/227633.html يوم 2015/02/25